رقم الوثيقة: POL 30/017/2004
بيان صحفي رقم: MUU
NN أبريل/نيسان OMMQ

ضعوا حداً لفضيحة حقوق الإنسان
في غوانتانامو والأماكن الأخرى

"أنا في قفص أشبه بحيوان ولم يسألني أحد إن كنت إنساناً أم لا"
أحد المحتجزين السابقين في خليج غوانتانامو"

صنعاء، اليمن- يجب على الحكومات التوقف عن تقويض الحقوق التي وعدت بالدفاع عنها. هذا ما صرحت به منظمة العفو الدولية يوم الأحد في ختام مؤتمر دام يومين بشأن الآثار المترتبة على الاحتجاز غير القانوني لمعتقلي خليج غوانتانامو وسواهم من المعتقلين الذين احتجزوا في أعقاب NN سبتمبر/أيلول في منطقة الخليج.

وقال خافيير زونيغا، كبير المديرين في منظمة العفو الدولية: "إن الأوضاع في خليج غوانتانامو تمثل فضيحة كبرى لحقوق الإنسان لها عواقبها التي تشمل العالم بأسره". وأضاف: " إن هذه السياسة لا تبشر إلا بعالم تصبح فيه عمليات الاعتقال التعسفي التي لا تلقى اعتراضاً من أحد أمراً مقبولا".

وقال المشاركون في المؤتمر: إن الأوضاع القاسية التي يحتجز فيها معتقلو خليج غوانتانامو قد تركت آثاراً عميقة على مجتمعاتهم وعائلاتهم، بمن في ذلك النساء والأطفال الذين لا صوت لهم، والذين يتوجب أيضاً الاعتراف بحقوقهم واحترامها. وبالمثل، فإن استمرار الاحتجاز التعسفي وغير القانوني لآلاف الأشخاص في العديد من بلدان الخليج يمثل تحدياً أساسياً لحكم القانون، ويشكل خيانة للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

والمؤتمر هو الأول الذي يجمع أقارب المعتقلين في الخليج سوية مع منظمات لحقوق الإنسان، ومحامين من شتى أنحاء الشرق الأوسط والعالم، وناشطين في هيئات المجتمع المدني وأعضاء فيها. وقد جرى تنظيمه شراكة من قبل منظمة العفو الدولية والمنظمة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته في اليمن في الفترة NN -NM أبريل/نيسان.

وفي كلمتها الافتتاحية للمؤتمر يوم السبت، قالت أمة العالم السوسوا، وزيرة حقوق الإنسان في اليمن: "إن التقدم والمدنية يجب أن لا يقاسا بالتقدم العلمي والتكنولوجي والعسكري. وإنما يجب أن يقاسا بمعيار الضمير الإنساني، وبدرجة عدم القبول بانتهاكات حقوق الإنسان، وبما نستطيع فعله من أجل وضع حد للمعاناة".

وأكدت وثيقة صدرت في ختام المؤتمرعلى أن "تجريد المعتقلين من أي فرصة للمقاضاة بموجب الإجراءات القانونية الواجبة، أو حتى من حقهم الأساسي في أن يعاملوا بموجب المعايير الأكثر أساسية لحقوق الإنسان، إنما يشكل فضيحة لا سابقة لها لحقوق الإنسان. وبصفتنا مدافعين عن حقوق الإنسان، فإننا نعتقد جازمين أن كل امرأة، وكل رجل، وكل طفل، يملك حقوقاً طبيعية ينبغي أن يتمتع بها بحكم كونه كائناً بشرياً".
وانتقدت الوثيقة، التي صدرت تحت عنوان "نداء صنعاء"، الانتهاكات التي ولدتها التدابير الأمنية الكاسحة التي اتخذتها العديد من الحكومات في أعقاب هجمات NN سبتمبر/أيلول OMMN في الولايات المتحدة، والتي ترقى إلى مرتبة "أزمة لحقوق الإنسان، وتهديداً للبشرية كلها".

ودعا النداء حكومات الولايات المتحدة ودول منطقة الخليج إلى إنهاء الوضع القانوني المبهم الذي وضعت فيه المعتقلين، بمن فيهم الأشخاص المحتجزين في مواقع لم يجر الإفصاح عنها، وإلى أن تتيح لهم فرصة للالتصال بالمحامين والأطباء، وبأسرهم وباللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأكد البيان أنه "يتعين على الحكومات ضمان توجيه تهم إلى جميع المحتجزين وتوفير محاكمات نزيهة لهم أو الإفراج عنهم... ويجب عليها أن تكفل معاملة المحتجزين بطريقة إنسانية وأن توقف إعادة مواطني الدول الأجنبية قسراً إلى دول يمكن أن يواجهوا فيها خطر التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية".

ودعا المشاركون الحكومات أيضاً إلى ضمان التقيد الصارم بمعايير حقوق الإنسان في أي تعاون في ما بين الدول، وفي جميع برامجها للتدريب الأمني. وطلبوا كذلك إفساح المجال أمام منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان لزيارة المحتجزين والمسؤولين في خليج غوانتانامو، وفي قاعد باغرام الجوية، وفي جميع الأماكن التي لم يكشف عنها بعد.

وصرح تيري وايت، الناشط في ميدان حقوق الإنسان والرهينة السابق قائلا: "إن احتجاز الأفراد في خليج غوانتانامو، بكوبا، وفي باغرام،

بأفغانستان، دونما إعطاء اعتبار للإجراءات المرعية إنما يمثل تهديداً عظيماً لجميع حرياتنا". ومضى قائلاً: "إن ال RUN?قوق الإنسانية الدولية قد جاءت حصيلة نضال طويل عبر السنين. وأشكر الله أن هناك منظمات مثل منظمة العفو الدولية ترفض أن تسمح بأن تضيع هذه الحقوق في هذه اللحظة من تاريخ كوكبنا".

وأكد البيان الصادر عن المؤتمر على أنه يتعين على المجتمع الدولي ضمان أن تتصدى آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان على نحو حثيث لهذه الخروقات للمبادئ الأساسية للاحتجاز ومعاملة الأشخاص في خليج غوانتانامو، وقاعدة باغرام الجوية، وغيرها من الأماكن التي لم يتم الكشف عنها.

إن على المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني أن تمارس الضغوط على الحكومات حتى تقوم بمراجعة تشريعاتها الأمنية لمواءمتها مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعليها أن تسعى إلى ضمان الاحترام للحقوق الإنسانية الأساسية لمواطني دولها المحتجزين في خليج غوانتانامو، وأن تدعم هذا النداء وتوزعه على الناس.
ونحث المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني أيضاً على تطوير مبادرات لتثقيف الجمهور في مضمار الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تنشئ آليات للمحامين وأعضاء الهيئات القضائية في الإقليم حتى يتبادلوا المعلومات وينسقوا الجهود بشأن المناشدات القانونية لإنصاف المعتقلين.

وفي هذا السياق، أكد خالد العوده، الذي ما زال ابنه معتقلاً في غوانتانامو منذ سنتين على أن "تنظيم مثل هذه المؤتمرات يبقي القضية حية في ضمير المجتمع الدولي".

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org